

المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول العربية بشأن التعليم في مرحلة ما بعد ٢٠١٥ م  
شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية

بيان شرم شيخ

التحضير للتعليم في مرحلة ما بعد ٢٠١٥ م:

الديباجة

١. نحن وزراء التربية والتعليم في الدول العربية والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، وممثلي وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية، فضلاً عن الشركاء الفنيين والشركاء في التنمية، قد اجتمعنا في إطار المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول العربية بشأن التعليم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ المنعقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥ في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، بدعوة من منظمة اليونسكو وشركائها.
٢. نتقدم بالشكر الجزيل لوزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية لقيامها بتسهيل تنظيم هذا الحدث الهام بالنسبة إلى المنطقة واستضافته.
٣. ولما كنا قد تدارسنا التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع ( أهداف داكار ٢٠٠٠م) في الدول العربية، والتحديات التي لاتزال تواجه المنطقة في هذا المجال، أخذين في الاعتبار " اتفاق مسقط" الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع في مسقط، سلطنة عمان، في الفترة الممتدة من ١٢ إلى ١٤ أيار / مايو ٢٠١٤م، فإننا نؤيد المبادئ والأهداف المحددة في اتفاق مسقط، وكذلك تقرير فريق العمل المفتوح التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥م " الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠م : القضاء على الفقر ، وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض ". وتركز بشكل خاص على الهدف العام المتمثل في " ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠م".
٤. ووعياً بما تمر به بعض دول منطقتنا من ظروف استثنائية ، وانعكاساتها السلبية على ما حققناه من إنجازات في إطار التعليم للجميع ، فإننا نعتمد هذا البيان الذي أعد ليعكس اهتماماتنا وأولوياتنا الإقليمية في جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥م.

**توجهات الدول العربية :**

٥. نؤكد أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان . وهو الأساس لضمان تحقيق الحقوق الأخرى، وشرط أساسي للتنمية العادلة والمستدامة والشاملة، وتحقيق الرخاء في الدول العربية . لذا فإننا نتعهد بالعمل معاً بالمنطقة العربية وهي منطقة تتشارك في اللغة والتاريخ وتقاليد ثقافية الغنية والمتنوعة لتحقيق حق الجميع في التعليم. كما نلتزم مبدأ اعتبار التعليم منفعة عامة وحجر أساس للديمقراطية والتماسك المجتمعي والتنمية المستدامة.
٦. ونقر بأن بلداننا قد أحرزت تقدماً لا يستهان به منذ العام ٢٠٠٠م، في إطار سعيها لتحقيق أهداف التعليم للجميع. لكن يتعين علينا جميعاً نحن المعنيين بالتعليم، بذل جهود إضافية لمواجهة التحديات الناشئة وتلبية المتطلبات الجديدة، كما نؤكد استمرارية صلاحية إطار التعليم للجميع مع

ضرورة إثراء الأهداف الحالية للتعليم للجميع في جدول الأعمال القادم لما بعد ٢٠١٥م، ليتم الاهتمام بجميع المراحل الدراسية مع التركيز على عملية التعلم واضعين في الاعتبار النهج التحويلي والتعليم الجامع والتعلم مدى الحياة.

٧. ويتمثل التحدي الأبرز الذي يعوق التقدم في المنطقة العربية عدم الاستقرار الذي يفضي إلى تفاقم عدم المساواة والفقر والإقصاء والتهميش. إن توفير التعليم يتأثر سلبياً وبشكل كبير في الدول التي تشهد حالات النزاع وعدم الاستقرار، وتلك التي تستضيف اللاجئين والنازحين وتعاني من تحديات على الحق في التعليم. ويمثل حصول اللاجئين والنازحين على تعليم جيد ضغوطات هائلة على الدول المضيفة، كما يتضح بالدليل التأثير السلبي لغياب توفير التعليم للاجئين والنازحين في سن التعلم على المدى الطويل. وعلينا أن نعترف بهذه المسائل بوصفها مسائل عابرة للحدود الوطنية، ويتعين بالتالي التعاون من أجل وضع استراتيجيات وبناء شراكات داعمة على الصعيد الإقليمي لمواجهتها.

٨. يركز تعزيز السلام والتنمية المستدامة على توفير تعليم منصف وشامل ذي نوعية جيدة للجميع، لتمكينهم من تحقيق كامل حقوقهم وطاقتهم الكامنة في المجتمع، ونسعى أن نتسم نظم التعليم بالمرونة لمنع النزاعات والتخفيف من آثارها وتعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح والسلام. وندعو كافة الأطراف إلى احترام التعليم كحق إنساني، وسنعمل على تطوير السياسات التي تدعم توفير التعليم النوعي المستدام لجميع الأطفال وغيرهم من المتأثرين في ظروف الطوارئ والأزمات المزمدة، وضمان التحاق اللاجئين في سن التعليم في الأنظمة التعليمية من خلال سياسات وبرامج تعليمية خاصة.

### المجالات ذات الأولوية للدول العربية:

#### إتاحة عادلة وشاملة للجميع:

٩. سوف نزيد من جهودنا لتوفير تسع سنوات على الأقل من التعليم النظامي المجاني والإلزامي ذي النوعية الجيدة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠م، مع الإشارة إلى ضرورة إيلاء التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة اهتماماً خاصاً. كما نقر بأن يتم إرساء أسس التنمية البشرية خلال سنوات الطفولة المبكرة، مما يتطلب اتباع منهجية شاملة للرعاية والتنمية والتعلم في تلك المرحلة. ويتعين بذل جميع الجهود الممكنة في مجال الطفولة المبكرة لضمان جودة المنظومة وزيادة فرص التعلم من خلال الشراكة المجتمعية والتوعية الأسرية والمعلمين المؤهلين.

#### الإنصاف و الدمج

١٠. وملتزم ببذل المزيد من الجهود لتحقيق العدالة والإنصاف والتكافؤ، على صعيد الإتاحة واستكمال التعليم في كافة المستويات. وعلينا أن نخطو خطوات جادة لإزالة الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحول دون حصولهم على الحق في التعليم. وعلى الرغم من أن البلدان العربية قد حققت تقدماً كبيراً في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي إلا أن فروقاً بارزة لا تزال قائمة ضمن بعض البلدان. وسنعمل مع شركائنا لوضع استراتيجيات واضحة ومحددة لتخطي الحواجز التي تحول دون تمكين النساء والفتيات لمواصلة تعليمهن، مهما كان مصدر تلك الحواجز. ونؤكد قيمة تعليم المرأة في مجتمعنا ليكون منتجاً. كما أننا سنسعى لجعل مفاهيم الإنصاف أولوية أولى ضمن سياسات التعليم والتخطيط والإدارة.

### جودة وملاءمة التعليم والمعلمين:

١١. سوف نقوم بدعم توفير البرامج النظامية وغير النظامية لتعليم وتعلم الشباب والكبار بما في ذلك محو الأمية بالتعاون مع كافة الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.
١٢. ونقر بأن الاهتمام بجودة التعليم يمثل الأولوية بالمنطقة العربية. لذلك فإنه يتعين تحسين جميع جوانب جودة التعليم وتطويره والاستثمار في السياسات والبرامج والإجراءات وفي نظام مراقبة وتقييم مخرجات التعليم.
١٣. وحيث أن جودة التعليم تركز بشكل أساسي على كفاءة المعلمين، فإننا نقر بأنه بالرغم من ازدياد عدد المعلمين المؤهلين الذين يملكون الشهادات والدرجات العلمية، فإنه يتعين توفير تنمية مهنية مستمرة لكل المعلمين والمربين وللإدارات المدرسية وأعضاء الهيئات الفنية المساعدة، مع أخذ الممارسات الجيدة في المنطقة بالاعتبار وتبادل المعلومات بشأنها.

### المواطنة والتعلم للتنمية المستدامة:

١٤. كما نلتزم إدماج قيم المواطنة والانتماء الوطني ومهارات القرن الواحد والعشرين ضمن النظم التعليمية مع التركيز على المعرفة والمهارات والقيم والممارسات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.
١٥. كما نؤكد التزامنا بتحسين نظم التعليم المهني والتقني والجامعي وربط إعداد الشباب باحتياجات سوق العمل، كذلك توجيههم وإتاحة الفرص أمامهم ليتمكنوا من أن يصبحوا مواطنين منتجين يشاركون في التنمية الشاملة لمجتمعاتهم.

### السياسات والآليات الداعمة لبرنامج التعليم ما بعد ٢٠١٥م:

١٦. نظراً لما تمثله البحوث التربوية التجريبية والتطبيقية من أثر في وضع السياسات التعليمية والتنموية لبرنامج العمل لما بعد ٢٠١٥م ولمواجهة متطلبات الإنصاف والجودة يتعين علينا دعمها والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات بالمنطقة العربية وغيرها. كما أننا نتعهد بالعمل على تطوير أنظمة وطنية للمتابعة والمراقبة تقوم بإنتاج إحصاءات موثوق بها تساهم في وضع سياسات التعليم ونظم الإدارة.
١٧. تعد أنظمة الحوكمة والإدارة من أهم المجالات التي يجب تحسينها ضمن برنامج عمل ما بعد ٢٠١٥م، لذلك سنعمل معاً على دعم إجراءات المساءلة وتفعيل الدور المجتمعي لترشيد القرارات المتعلقة بالتعليم.
١٨. كما نلتزم السعي لتخصيص الموارد المالية الملائمة بشكل عادل مع وضع معايير للإنفاق العام على التعليم تتفق مع المستويات العالمية وتصل إلى ٦% من الناتج المحلي الإجمالي أو ٢٠% من الإنفاق العام على الأقل. وسنسعى بالتعاون مع شركائنا الدوليين إلى تطوير آليات تمكننا من التخطيط بعيد المدى لتوفير خدمات التعليم في ظروف الطوارئ.
١٩. ويتعين علينا ضمان وتفعيل المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة وتطوير أساليب ومنهجيات مبتكرة لتحسين الإتاحة والتكافؤ وجودة التعليم.
٢٠. ونطالب منظمة اليونسكو، بالتعاون مع الوكالات المشاركة في التعليم للجميع والشركاء الآخرين لمواصلة قيادة وتنسيق تطوير جدول أعمال التعليم ما بعد ٢٠١٥م، وإطار العمل الخاص به. كما نوصي أيضاً بمواصلة اليونسكو لتقديم الدعم التقني لتنفيذ ومراقبة وتعزيز المساءلة لجدول أعمال

التعليم ما بعد عام ٢٠١٥م في المستقبل، بما في ذلك تعزيز أدوات مبتكرة مثل تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع والسعي إلى الحصول على دعم مالي ملائم لدعم الأنظمة التعليمية التي تعاني من تأثير الأزمات والنزاعات في منطقتنا والاضطلاع بأنشطة ترويجية لدعم التعليم للجميع.

٢١. نؤكد على أهمية التنسيق والتعاون بين المنظمات العاملة في مجال التربية والتعليم وعلى وجه الخصوص المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية العربي لدول الخليج وجامعة الدول العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم في كل ما من شأنه تنفيذ برنامج عمل التعليم لما بعد ٢٠١٥م.

#### نحو المنتدى العالمي للتعليم وما بعد ٢٠١٥م:

٢٢. وإدراكاً لما تواجهه منطقتنا من مستجدات وتحديات كبطء النمو الاقتصادي والارتفاع في مستويات البطالة وخصوصاً بين الشباب، فإننا سنسعى لضمان تكامل الأولويات في مجال التعليم ضمن الإطار التنموي الواسع لدولنا وفي جدول أعمال التنمية الوطنية وضمان استمرار الدعم السياسي من أعلى المستويات وتعزيز التعبئة المجتمعية كأمر بالغ الأهمية.

٢٣. لذا نلتزم مواصلة جهودنا في التحضير لمشاركتنا في المنتدى العالمي للتعليم عام ٢٠١٥م الذي سيعقد في إنشيون، جمهورية كوريا الجنوبية ، في الفترة من ١٩-٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٥م وفي متابعة نتائجه.

شرم الشيخ ٢٩ /كانون الثاني / ٢٠١٥م